

عقد تسويق

بين الممضين أسفله:

أولاً: ديوان مساكن القضاة وأعاون وزارة العدل ومقره الكائن ب 35 نهج الشاذلي قلالة الطابق الخامس باب الخضراء 1002 تونس المعرف الجبائي ع-315733 عدد، الممثل في شخص مديره العام حسب الصلاحيات الممنوحة له بمقتضى الأمر عدد 1346 لسنة 2000 المؤرخ في 20 جوان 2000 .

بوصفه مسوّغا من جهة

أولى

ثانياً: السيد(ة) تونسي(ة) الجنسية ، مهنته(ا) وصاحب(ة) بطاقة التعريف الوطنية عدد..... المسلمة بتونس بتاريخصاحب(ة)المعرف الوحيد عدد.....

بوصفه متسوّغا من جهة ثانية

وقع الاتفاق والتراضي على ما يلي

الفصل الأول : سوّغ ديوان مساكن القضاة وأعاون وزارة العدل المذكور من جهة أولى أعلاه.....المذكور من جهة ثانية أعلاه المسكن عدد..... بحيوالمشتمل علىغرف وقاعة جلوس ومطبخ وبيت حمام ودورة مياه.

الفصل الثاني: حالة المحل : يقر المتسوغ أنه عاين المحل المشار إليه بالفصل الأول وأنه تسلمه على أحسن وجه من أجل السكنى.

الفصل الثالث: مدة التسويق: وقع الاتفاق والتراضي على أن تكون مدة التسويق سنة واحدة بدايتها من ونهايتها في قابلة للتجديد ضمناً لمدة زمنية لا تتعدى ثلاثة سنوات (03 سنوات) ما لم تقع نقلة المتسوغ أو إنهاء مهامه أو إحالته على التقاعد أو وفاته أو إلغاء عقد التسويق بطلب من المتسوغ أو من الديوان على أن يتم إعلام الطرف الآخر على الأقل في مدة زمنية لا تقل عن الشهر من تاريخ إنهاء العلاقة الكرائية.

الفصل الرابع: معين الكراء : حدد معين الكراء الشهري بمبلغ قدره ديناراً(..... د) يدفعه المتسوغ وجوباً عن طريق الخصم المباشر من مرتبه وذلك حال إتمام إجراءات الكراء وإمضاء عقد التسويق.

الفصل الخامس : الزيادة السنوية في معاليم الكراء: يقع الترفيع في معين الكراء ب 2,5% سنوياً وذلك اعتباراً من غرة جانفي من كل سنة.

الفصل السادس: جملة التحملات: إضافة لمعين الكراء الشهري المشار إليه بالفصل الرابع ، يتعهد المتسوغ بدفع تكاليف الصيانة والتطهير والتنوير والحراسة ومعاليم استهلاك الماء لرعاية وصيانة الأجزاء المشتركة والحدائق وتنظيفها والعناية بها وجميع المصاريف الأخرى التي ستوظف على المحل أثناء مدة التسويق وكذلك المساهمة في نقابة المتساكنين عند تكوينها وتكون هذه المساهمة شهرياً.

الفصل السابع: حالة العقار: يلتزم المتسوغ بعدم إدخال أي تغيير أو تبديل بالمحل المشار إليه بالفصل الأول مهما كان نوعه بدون الحصول على الموافقة الكتابية من المسوغ وهو مسؤول عن الأضرار التي قد تحصل عن فعله أو عن قلة اعتناؤه بالمكثري أو عدم مراعاته للقواعد التي تضمن السلامة ويلتزم بتحمل كل مصاريف الإصلاحات وخاصة منها المتعلقة بالأحواض ودورة المياه والتجهيزات الكهربائية وآلات التسخين وانسداد القنوات وتسرب المياه والتبييض والدهن الداخلي التي يعترف أنه تسلمها على أحسن حال ، كما يتعهد بإرجاع المكثري على الحالة التي تسلمه عليها، وأن يحرر حضورياً مع المسوغ أو من ينوبه محضر معاينة كتابي حسب المثال المرافق لهذا العقد والذي يضبط الحالة العامة للمسكن عند دخوله المسكن وعند خروجه منه.

الفصل الثامن: أعد هذا المكنترى لسكن المتسوغ الشخصي وتبعاً لذلك يمنع عليه منعاً باتاً ممارسة أي مهنة أو تجارة أو حرفة أو صناعة مهما كان نوعها ولو كانت موسمية سواء بالمكنترى أو توابعه.

الفصل التاسع: يلتزم المتسوغ بالإقامة بالمحل واحترام الجيران وعدم تشويش راحتهم بأي صورة كانت كما يلتزم باحترام النظام الداخلي للإقامة في حالة وجوده.

الفصل العاشر: لا يمكن للمتسوغ إحالة المكنترى أو تسويغه بصفة ثانوية أو إعارته كله أو بعضه ولو كان ذلك بصفة وقتية وبدون مقابل.

الفصل الحادي عشر: يتحمل المتسوغ مصاريف تصليح الأضرار اللاحقة بقنوات تصريف المياه المستعملة وبيوت الراحة وغيرها الناجمة عن سوء الاستعمال.

الفصل الثاني عشر: يعتبر العقد منفسخاً إذ ما ثبت أن المتسوغ مالكا لمسكن بالمنطقة التي تسوغ فيها المحل مسكناً من مساكن الديوان.

الفصل الثالث عشر: يلتزم المتسوغ بالسماح لممثلي ديوان مساكن القضاة وأعاون وزارة العدل بزيارة المكنترى وتفقدته قصد الاعتناء به وصيانته عند الحاجة كلما اقتضت الضرورة لذلك للقيام بالإصلاحات اللازمة.

الفصل الرابع عشر: كل مخالفة من المتسوغ لأحد شروط هذا العقد يترتب عنها وحالاً اعتبار العقد منفسخاً ويحق للمتسوغ القيام بالإجراءات القانونية لإنهاء العلاقة الكرائية واسترجاع المحل مع حفظ حق المتسوغ المطالبة بالغرامات إن لزم الأمر.

الفصل الخامس عشر: كل النزاعات الناشئة عن هذا العقد من اختصاص المحاكم بتونس العاصمة.

الفصل السادس عشر: يتحمل المتسوغ المصاريف القضائية وأتعاب المحاماة والمصاريف الأخرى في حالة وقوع نزاع بينه وبين الديوان.

الفصل السابع عشر: مصاريف التسجيل والتانبر محمولة على المتسوغ الذي يلتزم وحده بخلاصها.

الفصل الثامن عشر: لتنفيذ بنود هذا العقد عين كل طرف محل مخابراته بعنوانه المذكور أعلاه.

الفصل التاسع عشر: يرخص المتسوغ لإدارة الشؤون الإدارية والمالية الرجوع إليها بالنظر بخصم مبلغ الكراء الشهري من مرتبه وتحويله إلى الديوان وكذلك جميع المصاريف الأخرى التي نص عليها هذا العقد.

الفصل العشرون: يلتزم المتسوغ بتسليم المكنترى إلى الديوان بدون التنبيه عليه وبمجرد العلم بقرار نقلته أو إنهاء مهامه أو إحالته على التقاعد.

المدير العام

المتسوغ

لديوان مساكن القضاة وأعاون وزارة العدل